

هلب ايچ

إنترناشيونال



مُوجز سياساتي

نحو معاش تقاعدي اجتماعي لكبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة



الرسائل الرئيسية

- يواجه كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديات جمة للحصول على دخلٍ كافٍ يُلبّي احتياجاتهم، نظرًا لتدني قدرتهم على العمل أو لندرة الفرص للاستفادة من الحماية الاجتماعية.
- نظام المعاش التقاعدي الفلسطيني يتسم بأنه مجزأ وذو تغطية محدودة. في هذا السياق، يُعد إنشاء نظام الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص خطوة أساسية ترمي إلى تعزيز هذا النظام، إلا أن توسع القطاعات غير الرسمية يعني بأن هناك حاجة إلى معاش اجتماعي لاستكمال نظام الاشتراكات وضمان الحد الأدنى من أمن الدخل لجميع الفلسطينيين في سن الشيخوخة.
- يوجد هناك إطار قانوني لمعاش التقاعد الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية وهناك خيارات مجدية وميسورة التكلفة لتنفيذه.
- بالإمكان إنفاذ معاش تقاعدي اجتماعي قائم على الحقوق في الأراضي الفلسطينية، حيث يُخصص لجميع كبار السن البالغ أعمارهم 70 عامًا فما فوق حدٍ أدنى من الدخل في سن الشيخوخة بما لا يزيد عن 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

شُكر وتقدير

أُعد هذا التقرير بتمويلٍ من منظمة العمل الدولية (ILO) في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك وقامت منظمة العمل الدولية بتزويدنا بمشورة وإرشادات قيّمة، من خلال كاريس ريد ومؤمن بدارنة ولوكا بيليرانو. [CI] ويتقدم المؤلفون بالشكر لجمعية الوداد للتأهيل المجتمعي وجزور للصحة والتنمية الاجتماعية والمكتب الإقليمي الدولي لمساعدة المسنين لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط على مراجعته لهذا التقرير. كما يتوجهون أيضًا بالشكر لطارق أبو الحاج ونادية سعد وأوكسفورد بوليسي مانجمنت لمشاركتهم فيه.

منظمة هيلب ايج إنترناشيونال هي الأمانة العامة لشبكة عالمية من المنظمات التي تعمل على تعزيز حق جميع المُسنين ليحيا حياة كريمة وصحية وأمنة.

نحو معاش تقاعدي اجتماعي للمسنين وكبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كتب هذا التقرير الدكتورة/ فلافيا جالفاني و تشاندرانشو التابعين هلب ايج إنترناشيونال.

نشرته:

هلب ايج إنترناشيونال (2022)

41-35، لور مارش لندن،

المملكة المتحدة SE1 7RL

info@helppage.org

incomesecurity@helppage.org

www.helppage.org

جمعية خيرة مُسجلة تحت رقم: 288180 الصفحة المُقابلة

صورة التقطتها ميديا بوث 2022



@HelpAge



HelpAge International

جدول المحتويات

2.....	الرسائل الرئيسية
2.....	شكر وتقدير
4.....	قائمة بالجدول والأشكال والاختصارات
5.....	ضمان تأمين الدخل لكبار السن في الأراضي الفلسطينية
6.....	(أ) تنامي كبار السن في الأراضي الفلسطينية
10.....	(ب) تعزيز نظام المعاش التقاعدي الفلسطيني
12.....	الآثار المحتملة للمعاشات الاجتماعية؛ وإلى ماذا تُشير الأدلة؟
14.....	(ج) خيارٍ مُجدية لإنشاء معاش اجتماعي في الأراضي الفلسطينية
14.....	فهم قيود الخيارات القائمة على الاستبعاد
15.....	استراتيجيات لتحقيق وفرة في التكلفة
15.....	التوسع في نطاق التغطية بشكل تدريجي
16.....	زيادة قيم المنفعة بشكل تدريجي
17.....	السيناريوهات المحتملة مع تقديرات التكلفة
19.....	الاستنتاج

قائمة بالأشكال

- الشكل "1": تغطية الحماية الاجتماعية مدى الحياة في الأراضي الفلسطينية.
- الشكل "2": البلدان التي تتوفر فيها المعاش الاجتماعي في عام 2019.
- الشكل "3": أنظمة المعاشات مُتعددة الطبقات
- الشكل "4": الآثار المُترتبة على المعاشات التقاعدية الاجتماعية
- الشكل "5": مستويات المنافع لمعاشات اجتماعية مختارة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2018)
- الشكل "6": تكلفة المعاش الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2018)

قائمة بالجداول

- الجدول "1": أعداد كبار السن في الأراضي الفلسطينية حسب النوع
- الجدول "2": استفادة كبار السن من الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية
- الجدول "3": مستويات الفقر
- الجدول "4": التجارب العالمية بشأن التخفيض التدريجي لأعمار استحقاق المعاشات الاجتماعية
- الجدول "5": التكلفة السنوية الحالية (2023) مليون دولار أمريكي (ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الاختصارات

ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
MoF	وزارة المالية
OAA	إعانة الشيخوخة
OPT	الأراضي الفلسطينية المحتلة
PA	السلطة الوطنية الفلسطينية
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PNCTP	البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية
PPA	هيئة التقاعد الفلسطينية
SDG	أهداف التنمية المُستدامة

ضمان تأمين الدخل لجميع المُسنين في الأراضي الفلسطينية

إن حق الإنسان في الضمان الاجتماعي المناسب والحماية الاجتماعية طوال حياته حق راسخ ومنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) واتفاقية منظمة العمل الدولية واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102). وضح محتوى هذه الحقوق بمزيد من التفاصيل في المجموعة المعيارية للمعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية، والتي توفر إرشادات ملموسة للبلدان لتنفيذ حق كبار السن في الحماية الاجتماعية. وتضع الاتفاقية 102 بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (1952)، والاتفاقية 28 بشأن اتفاقية استحقاقات الشيخوخة والعجز والورثة (1967) والتوصية 202 بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية (2012)، إطارًا مرجعيًا دوليًا وتحدد النطاق ومستويات الحماية الاجتماعية الضرورية والملائمة لضمان الحفاظ على الدخل وتأمين الدخل في سن الشيخوخة.

تلعب الحماية الاجتماعية دورًا أساسيًا لتحقيق خطة التنمية المستدامة، حيث يعتمد النجاح في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة اعتمادًا كبيرًا على التنفيذ الفعال لسياسات وأدوات الحماية الاجتماعية. ولاسيما، أنه من المتوقع أن تساهم الحماية الاجتماعية في هدف التنمية المُستدامة "1" (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المُستدامة "2" (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية) وهدف التنمية المُستدامة "3" (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) وهدف التنمية المُستدامة "5" (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، وهدف التنمية المستدامة "8" (النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام)، وهدف التنمية المُستدامة "10" (الحد من أوجه عدم المساواة).

تلتزم السلطة الفلسطينية بتوسيع وتحسين سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية بما يتماشى مع أجندة السياسة الوطنية للبلاد، واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2021-2023)، والاستراتيجية الوطنية لكبار السن (2021-2026).

إن الهدف من هذا الموجز السياساتي هو النظر في الخيارات المتاحة لتعزيز نظام المعاش التقاعدي الفلسطيني من خلال تقديم بدائل لتنفيذ معاش اجتماعي يضمن بشكل فعال تأمين الدخل الأساسي لجميع المسنين نساءً ورجالاً. بالاعتماد على تحليل الخلفية لمنظمة العمل الدولية حول دراسة جدوى المعاش الاجتماعي للأراضي الفلسطينية (OPT) وعلى تجارب هلب ايچ إنترناشيونال في العمل في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم، يوضح الملخص أن إنشاء معاش اجتماعي في الأراضي الفلسطينية أمرًا عاجلاً وبالإمكان تنفيذه.

تشمل الدراسات التي تم مراجعتها لغايات إعداد هذا الموجز كل من تقييم جدوى المعاشات الاجتماعية، وتقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الأراضي الفلسطينية، وتقييم أرضية الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى تقدير تكاليف المعاشات الاجتماعية.

أ) تنامي كبار السن في الأراضي الفلسطينية

المُسنونون في الأراضي الفلسطينية، لاسيما المُسنات هم الأكثر عُرضة للعيش في فقر، إذ يواجهون تحديات جمة للحصول على دخلٍ كافٍ يُلبّي احتياجاتهم، نظرًا لتدني قدرتهم على العمل أو لندرة الفرص للاستفادة من الحماية الاجتماعية.

سُيُمثل كبار السن، وخاصة النساء الأكبر سنًا، نسبةً مُتزايدة من السكان الفلسطينيين جراء التحولات الديموغرافية المستمرة. حيث يبلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 5,350 مليون نسمة منها 5 في المائة منهم تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر. ومن المتوقع أن يظل عدد كبار السن مستقرًا خلال العقد القادم أو نحو ذلك ثم يبدأ ينمو بوتيرة أسرع، نتيجة لمعدلات الخصوبة المُتدنية والتحسين في متوسط العمر المتوقع.¹

النساء يُعمرن أكثر من الرجال بل وهن أكثر عرضة لأن يُصبحن أرامل ويعشن بمفردهن. ي حين أن أكثر من 90 في المائة من الرجال الأكبر سنًا متزوجون في الأراضي الفلسطينية المُحتلة، إلا أن أقل من نصف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 60 و 64 عامًا متزوجات. و لتزايد احتمالية أن تصبح النساء الأكبر سنًا 7 مرات أرامل من الرجال الأكبر سنًا² تبعات هامة تتعلق برفاهم حيث يلعب الزوجان دورًا رئيسيًا في دعم بعضهما البعض في سن الشيخوخة، إلى جانب توفير الدعم المادي والاجتماعي والعاطفي وكذلك الرعاية الشخصية في أوقات المرض أو الوهن؛ الذي هو من النادر أن يحصلن عليه.

الجدول " 1": عدد المُسنين في الأراضي الفلسطينية

إجمالي ما يتعدى سن	إجمالي عدد المُسنين	الإناث	الذكور
60	289,872	48%	52%
من 60 حتى 64	110,853	51%	49%
من 65 حتى 69	72,720	49%	51%
من 70 حتى 74	49,448	48%	52%
من 75 حتى 79	28,726	45%	55%
يتجاوز سن 80	28,125	39%	61%

المصدر: الإسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021

عادة ما يحول ارتفاع نسبة المرض والعجز التي يُعاني منها المُسنين دون تمكنهم من تحقيق دخل. تُظهر بيانات التعداد (2017) أن 39 في المائة من كبار السن يعانون من مشكلة صحية واحدة على الأقل، وأكثرها شيوعًا هي صعوبات المشي (24 في المائة) تليها صعوبات في الإبصار (22 في المائة). وفي الواقع، أفاد الغالبية العظمى من كبار السن الذين شاركوا في تقييم احتياجات منظمة العمل الدولية في فلسطين بأنهم يواجهون صعوبات في البصر والمشى (76 في المائة و 68 في المائة على التوالي). كما ذكروا أنهم يواجهون تحديات صحية كبيرة بما في ذلك السكتات

¹ PCSB. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للمسنين ، 1 أكتوبر 2019. متاح على: <4D6963726F736F667420576F7264202D20C7E1EDE6E320C7E1DAC7E1E3ED20E1E1E3D3E4EDE4205FC7E4CCE1EDD2ED5> (pcbs.gov.ps)

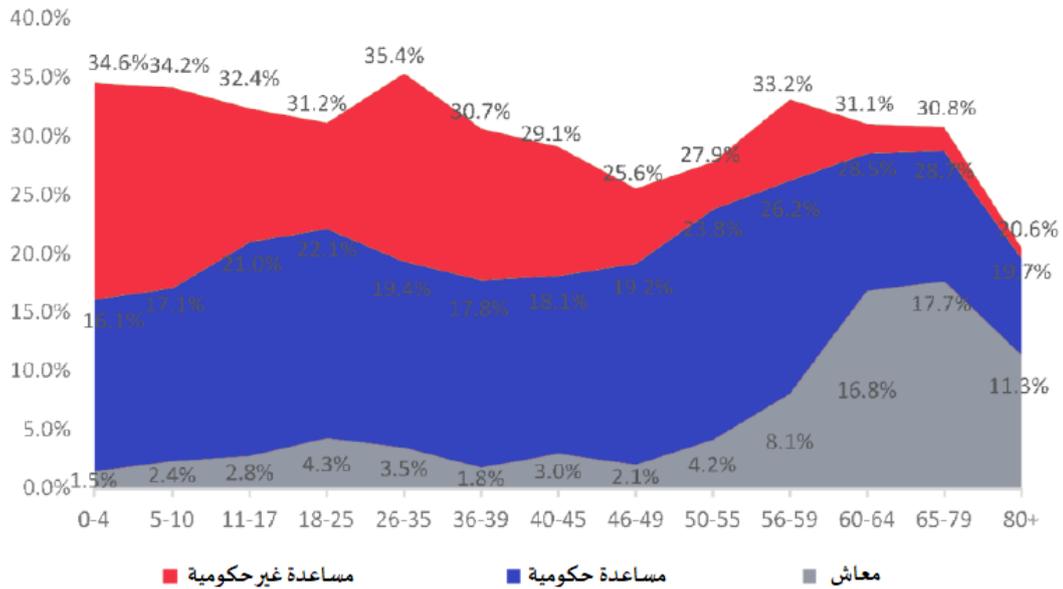
² <https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4081>

الدماغية والسكري وأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم. ولا تحد المستويات العالية من اعتلال الصحة والعجز من قدرة كبار السن على كسب الدخل فحسب، بل تستلزم أيضاً نفقات طبية تضع أعباء مالية إضافية على كبار السن وعائلاتهم.

غالبًا ما يجد كبار السن القادرين على العمل والراغبين فيه صعوبة في إيجاد فرصة عمل. على الرغم من أن معدل البطالة في جميع الفئات العمرية مرتفع، إلا أنه في الغالب ما يواجه كبار السن عقبات إضافية بسبب انخفاض مستويات التعليم والتميز على أساس السن. ونتيجة لذلك، تنخفض مشاركة القوى العاملة بشكل ملحوظ في سن الشيخوخة. وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) عن القوى العاملة لعام 2019، يشارك 14% فقط من كبار السن في القوى العاملة، مع وجود اختلافات ملحوظة بين الضفة الغربية حيث يشارك 18% من كبار السن في القوى العاملة، و قطاع غزة حيث يوجد 6 في المائة فقط. وتقل احتمالية أن تكون النساء الأكبر سنًا في العمل نظرًا لانخفاض مستويات مشاركة النساء في القوى العاملة في جميع المراحل العمرية.

وتسليماً منا بتدني فرص المُسنين في تحقيق دخلٍ كافٍ يسد احتياجاتهم، فإنه من المُعترف به على نطاق واسع أن مرحلة الشيخوخة هي إحدى المراحل الحرجة في عمر الإنسان التي تتطلب حماية إجتماعية، لاسيما من خلال المعاش التقاعدي. وعلى الرغم من أن تغطية الحماية الاجتماعية محدودة في جميع الفئات العمرية في الأراضي الفلسطينية، إلا أنها تتراجع في الواقع مع تقدم العمر كما هو موضح في الشكل 1.

الشكل " 1 " : تغطية الحماية الاجتماعية مدى الحياة في الأراضي الفلسطينية.



المصدر: تقييم أرضية حماية اجتماعية تجربة منظمة العمل الدولية

تغطية المعاشات التقاعدية في فلسطين محدودة للغاية وغير كافية. كما هو مبين في الجدول 2، فإن غالبية كبار السن في الأراضي الفلسطينية مستبعدون من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

الجدول " 2": حصول كبار السن على الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية (%)

يتلقون المساعدة الاجتماعية الحكومية**	يتلقون هيئة التقاعد الفلسطينية*	
27,7%	17,4%	إجمالي ما يتعدى سن 60
28,5%	17,4%	من 60 حتى 64
26,5%	21,6%	من 65 حتى 69
34,7%	12,4%	من 70 حتى 74
26,8%	17,8%	من 75 حتى 79
19,7%	14,8%	يتجاوز سن 80

المصدر: PECS 2017

* يشمل جميع الذين يتلقون معاشات تقاعدية مدنية وعسكرية وأخرى على قيد الحياة بالإضافة إلى تقدير لمتلقي القدس الشرقية من التأمين الوطني الإسرائيلي
** تشمل المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من "المساعدات الحكومية النقدية والعينية". حسب استبيان PECS ؛ معظمها مزايا أسرية

يُقدم بعض الإعانات من المُساعدات الاجتماعية ومن المُؤسسات الخيرية والزكاة إلا أنها في كثير من الأحيان محدودة للغاية إلى جانب عدم كفايتها. على سبيل المثال، عُلقت الاستفادة من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية (PNCTP)، وهو أكبر برنامج للمساعدة الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، لمعظم فترات عام 2021. وفي الواقع، شارك كبار السن الذين تمت مقابلتهم كجزء من تقييم احتياجات منظمة العمل الدولية تصورهم بأن كبار السن يتعرضون للتهميش عندما يتعلق الأمر بتلقي المساعدة النقدية.

"وزارة التنمية الاجتماعية 750 شيكل كل ثلاثة أشهر، لكنها غير كافية ومتوقفة حالياً. "لم أعمل منذ 20 سنة، وعمري 80 سنة. ماذا يمكنني أن أفعل؟"

رجل مسن في جنين تمت مقابلته من أجل تقييم احتياجات منظمة العمل الدولية

يعتمد مُعظم كبار السن على عائلاتهم في سد احتياجاتهم الأساسية، نظرًا للتحديات الجمة التي دحول دون الحصول على دخل جنبًا إلى جنب غياب الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذا الدعم غالبًا ما يكون أيضًا غير كافي لأن المستويات العالية من الفقر والضعف الاقتصادي التي يواجهها السكان ككل تعني أن العديد من الأسر لديها موارد محدودة للمشاركة.

"منذ فترة زرت امرأة مسنة لديها ولدان وبنات، وعندما دخلت المنزل لم أستطع التنفس لأنه كان مُقزراً للغاية، عاشت هذه المُسنة في بيئة غير مناسبة؛ لأنها كانت تنام على حشية على الأرض، وعندما رأنتني غطت رأسها، وتمكنت من التواصل بابن واحد، لكنه لم يكن حتى يعتني بأطفاله، فقد كان وضعه سيئاً للغاية. تبلغ هذه المرأة من العمر 75 عامًا، عاشت على الخبز القديم والأطعمة المعلبة، لم يكن هناك من يعتني بها ولا يوجد في بيتها طعام"

عاملة اجتماعية في الخليل، الضفة الغربية، مقابلة لتقييم احتياجات منظمة العمل الدولية

ونتيجة لذلك، يعيش نسبة كبيرة من كبار السن في الأراضي الفلسطينية في فقر. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن أكثر من ربع كبار السن - حوالي 27٪ - كانوا فقراء في عام 2017، وهي زيادة كبيرة عن مستويات

الفقر لعام 2011 (الجدول 3). وبالنظر إلى أزمتي حرب وأوكرانيا وكوفيد 19 واستمرار عدم الاستقرار السياسي والمالي في البلاد، فمن المحتمل جداً أن يكون الوضع قد تدهور أكثر. إن الوضع حرج بشكل خاص في قطاع غزة حيث يعيش ما يقرب من نصف كبار السن في فقر وأكثر من ثلثهم يعيشون في فقر مدقع. ومن المرجح أن يكون كبار السن الذين يعولهم أسراً فقيرة أكثر من الأسر التي لا يعولها كبار السن.

الجدول "3" يوضح مُستويات الفقر

2017		2011	
جميع السكان	كبار السن	كبار السن	
%29	%27	%22	جميع الأراضي الفلسطينية
%14	%18	%17	الضفة الغربية
%53	%47	%36	قطاع غزة

المصدر: PCSB. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 1 أكتوبر 2019

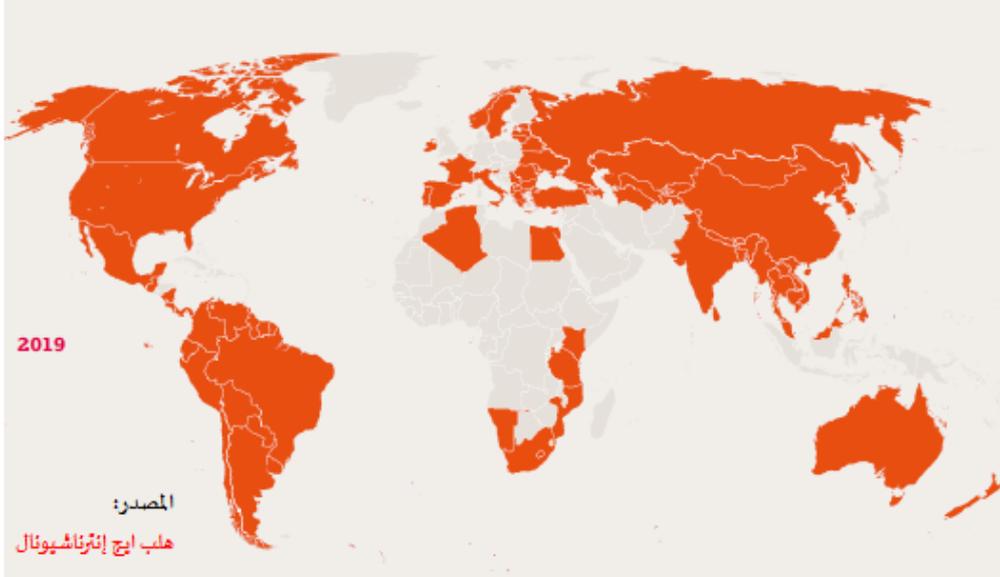
ب) تعزيز نظام المعاش التقاعدي الفلسطيني

المعاشات التقاعدية هي أداة الحماية الاجتماعية الرئيسية لحماية الناس من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن ترتبط بالشيخوخة.

المعاشات الاجتماعية عبارة عن تحويلات نقدية ممولة من الضرائب العامة تُدفع بانتظام لكبار السن، بغض النظر عن تاريخهم الوظيفي أو إشتراكات الضمان الاجتماعي.

أصبحت المعاشات الاجتماعية سياسة شائعة بشكل متزايد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في العقود الثلاثة الماضية. حيث قُدمت المعاشات الاجتماعية الأولى في بلدان مثل أستراليا والدنمارك ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبحلول منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان هناك حوالي 33 دولة فقط لديها معاشات تقاعدية اجتماعية. ومع ذلك، خلال السنوات الثلاثين الماضية، كانت هناك زيادة سريعة في عدد البلدان التي أدخلت معاشات التقاعد الاجتماعية وتوسيعها. وتشير التقديرات إلى أن 109 دولة لديها معاشات تقاعدية اجتماعية، ومعظمها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

الشكل "2": البلدان التي بها معاش اجتماعي في عام 2019



مع إن نظام المعاشات في الأراضي الفلسطينية يُشكله قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 وتعديلاته والذي يشمل العاملين في القطاع العام وأفراد الأمن وموظفي القطاع الخاص³. إلا إن تطبيق القانون محدود إلى جانب عدم قدرة نظام التقاعد على توفير حد أدنى من الدخل للغالبية العظمى من كبار السن في الأرض الفلسطينية المحتلة.

³ قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005 ، المادة 121. يمكن الوصول إليه من خلال: <https://security-legislation.ps/en/law/100057>

تُغطي مخططات التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات في المقام الأول العاملين في القطاع العام، وعدد قليل من موظفي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفقًا لبيانات التقييم الاكتواري لمؤسسة التقاعد الفلسطينية (PPA)، يبلغ إجمالي عدد المستفيدين حوالي 49000 بما في ذلك التقاعد والعجز والورثة من جميع الصناديق المدنية والعسكرية التي تديرها هيئة التقاعد الفلسطينية ووزارة المالية. وعلى الرغم من أن المشاورات والمفاوضات بين الشركاء الاجتماعيين قائمة لإعادة تفعيل قانون الضمان الاجتماعي الذي يغطي القطاع الخاص، إلا أنه لا يزال معلقًا حتى الآن بمرسوم رئاسي. وبمجرد أن تعمل مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية بكامل طاقتها، فمن المتوقع أن توفر تغطية لعدد يبلغ 82,646 عاملاً في القطاع الخاص، مع زيادة هذا العدد ليصل إلى 336440 عاملاً في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية بحلول عام 2030.⁴

يُقصد بتوسع القطاع غير الرسمي في سوق العمل الفلسطيني أنه من غير المرجح أن تتوسع تغطية البرامج القائمة على الاشتراكات بشكل كبير في القريب العاجل. تشير أحدث بيانات القوى العاملة المتاحة إلى أن العاملين في القطاع غيررسمي يمثلون حوالي 50 في المائة⁵. و في الواقع، كان 10٪ فقط من القوى العاملة في عام 2017 (حوالي 130,000 عامل) مساهمين نشطين في تأمينات هيئة التقاعد الفلسطينية. ويمنح قانون العمل رقم 7 (2000) العاملين في القطاع الخاص الحق في مكافأة نهاية الخدمة، وعلى الرغم من أن الأبحاث الحديثة أظهرت أن 36٪ فقط من العمال الذين لديهم وظائف سابقة قد حصلوا بالفعل على هذه المكافأة. حتى لو تم دفعها، لن تشكل مكافأة نهاية الخدمة معاشًا اجتماعيًا لأنه مبلغ مقطوع لمرة واحدة بدلاً من إجراء تأمين دخل منتظم ويمكن التنبؤ به ومضمون.

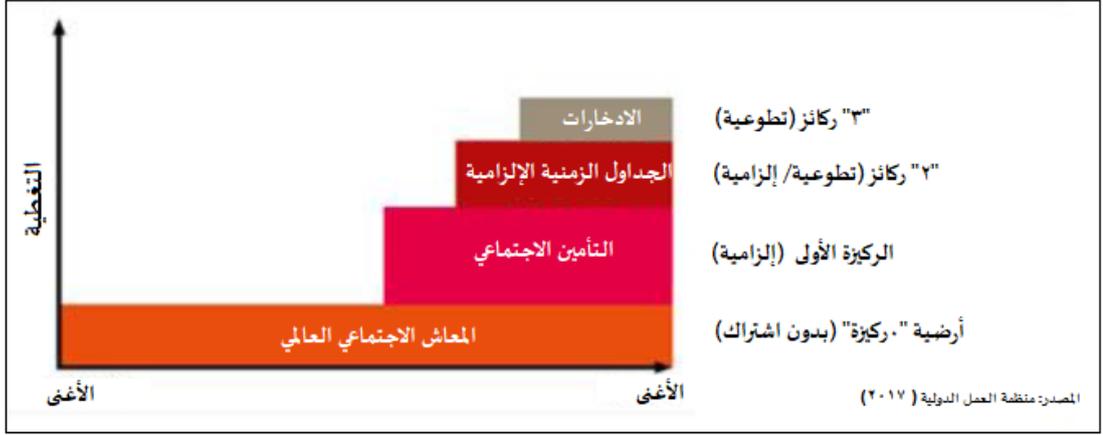
يحتوي قانون التقاعد العام رقم 7 أيضًا على أحكام لبرنامج غير قائم على الاشتراكات، والذي لم يتم تنفيذه مطلقًا. يحدد القانون دفع معاش اجتماعي لكبار السن الذين ليس لديهم مصادر دخل أخرى. وبشكل أكثر تحديدًا، تنص المادة 121 من القانون على أنه "باستثناء الموظفين العموميين، يتعين على خزينة السلطة الوطنية دفع معاش تقاعدي أساسي قدره مائة (100) دولار شهريًا لكل شخص بلغ الستين (60) عامًا وليس لديه أي دخل أو مصدر دعم مالي آخر؛ إذا كان هذا الدخل أقل من مائة دولار، عندئذٍ يُدفع الفرق فقط".

استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (SDSS) والإطار المنطقي للنتائج، التي تقودها وزارة التنمية الاجتماعية تدعو إلى "إنشاء أرضية للحماية الاجتماعية"، لاسيما من خلال تخصيص علاوات اجتماعية للفئات المهمشة. ويتوخى المؤشران 30 و 31 توفير 10000 معاش اجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في كل من 2021 و 2022 و 2023.

ومن تداعيات تنفيذ المادة "121" تعزيز نظام التقاعد الفلسطيني بشكل ملحوظ من خلال إنشاء أرضية حماية اجتماعية لضمان الحد الأدنى من الدخل لجميع الفلسطينيين في سن الشيخوخة وتوفير أساسًا قويًا لمواصلة تطوير نظام تقاعد متعدد المستويات (انظر الشكل 3 أدناه). وغالبًا ما تشكل المعاشات الاجتماعية الحد الأدنى لأنظمة المعاشات التقاعدية، مما يوفر مستويات دنيا من تأمين الدخل في سن الشيخوخة.

⁴ جميع الأرقام المتعلقة بتغطية الضمان الاجتماعي والقوى العاملة هي تقديرات مستنيرة من أحدث تقييم اكتواري لهيئة التقاعد الفلسطينية (غير منشورة، 2017).

الشكل 3: أنظمة التقاعد متعددة المستويات

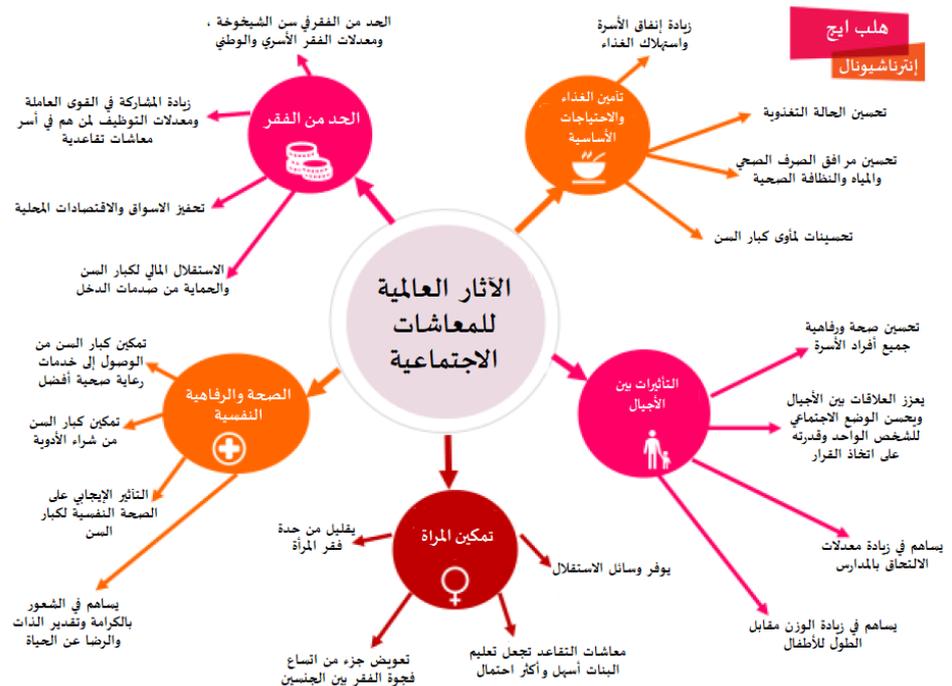


إن إنشاء معاش اجتماعي من خلال تطبيق المادة 121 سيكون له تأثير تحولي على الفلسطينيين الأكبر سناً وأسرهم. وتعد المعاشات الاجتماعية ذات أهمية خاصة لبلدان مثل فلسطين، حيث يكون نطاق توسيع تغطية المعاشات التقاعدية في المستقبل القريب محدوداً نظراً للهيكل الاقتصادي وهايكل سوق العمل، ولا سيما ارتفاع معدل البطالة.

الآثار المحتملة للمعاشات الاجتماعية؛ وإلى ماذا تُشير الأدلة؟

تُشير الأدلة من مختلف البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن المعاشات الاجتماعية يمكن أن يكون لها مجموعة واسعة من التأثير على كبار السن وأسرهم ومجتمعاتهم.

الشكل "4": الآثار المحتملة للمعاشات الاجتماعية؛ وإلى ماذا تُشير الأدلة؟



تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية

تظهر الأدلة أن المعاشات الاجتماعية تعزز احترام الذات والكرامة لكبار السن ويمكن أن تحسن بشكل كبير قدرة المتلقين على تلبية احتياجاتهم الأساسية ودعم أسرهم. ووجد في الفلبين، على سبيل المثال، أن المعاش الاجتماعي يقلل من نسبة الأسر التي ليس لديها دخل كاف للغذاء بمقدار 8 نقاط مئوية. وبالمثل، في تنزانيا، زاد نظام المعاشات التقاعدية الشمولي في تنزانيا من احتمال تناول الأسرة لثلاث وجبات في اليوم بنسبة 7 نقاط مئوية. وفي البرازيل وجنوب إفريقيا، يتقاسم أكثر من 80 في المائة من أصحاب المعاشات التقاعدية غالبية معاشاتهم التقاعدية مع آخرين، ومعظمها مع أطفال. شكل المعاش التقاعدي في جورجيا 69 في المائة من الحد من فقر الأطفال.

التأثيرات الإيجابية على مستوى المرأة

يمكن للمعاشات الاجتماعية أن تؤثر إيجابيًا بشكل خاص للنساء اللواتي يعانين في الغالب من الحرمان من الاستفادة من البرامج القائمة على الاشتراكات بسبب انخفاض معدلات التوظيف الرسمي بين النساء. وعلى سبيل المثال، أدت الإعانات المالية لكبار السن في بنغلاديش إلى تقليل فجوة المعاشات التقاعدية بين الرجال والنساء بشكل كبير، حيث تشكل المسنات غالبية المستفيدين من المعاشات.

التأثيرات الكلية على الحد من الفقر وعدم المساواة

تظهر الأدلة أيضًا أن المعاشات الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثيرات كلية مهمة على الحد من الفقر وعدم المساواة. وعلى سبيل المثال، وفقًا للبنك الدولي، يمكن أن يُنسب 65 في المائة من الحد من الفقر بين كبار السن في تايلاند إلى توسيع المعاش الاجتماعي الشامل بين عامي 2006-2010. وفي جورجيا، وجد أن المعاش الاجتماعي الشامل يساهم في تخفيض معامل جيني - وهو مقياس لعدم المساواة - من 0,41 إلى 0,37.

صحة أفضل ورفاهية نفسية

تظهر الأدلة أن المعاشات الاجتماعية تزيد من الوصول إلى الرعاية الصحية وتحسن صحة كبار السن. وجد في تنزانيا، على سبيل المثال، أنه يزيد الإنفاق الصحي الفردي والأسري. وثبت أن المعاشات الاجتماعية تعمل على تحسين النتائج الصحية في فيتنام والصين وميانمار. كما ثبت أن المعاشات الاجتماعية تعزز احترام الذات والاستقلالية. وتبين كذلك أن المعاشات الاجتماعية في المكسيك تحد من أعراض الاكتئاب ومشاعر الحزن. وتشير الأدلة النوعية في كلٍ من ميانمار وزنجبار إلى أن المعاشات الاجتماعية أعطت المستفيدين إحساسًا متجددًا بالكرامة والاستقلالية.

تحسين الترابط بين الأجيال

تظهر الأدلة أيضًا أن المعاشات الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة على تعزيز العلاقات الاجتماعية والدعم بين الأجيال. حيث يستخدم العديد من كبار السن معاشاتهم التقاعدية لرعاية أطفالهم وأحفادهم؛ وفي البرازيل وجنوب إفريقيا، على سبيل المثال، يتقاسم أكثر من 80 في المائة من المتقاعدين معاشاتهم التقاعدية مع الآخرين، والكثير منها مع أطفالهم.

ت) ج) خيارتٍ مُجدية لإنشاء معاش اجتماعي في الأراضي الفلسطينية

تُعتبر الأهلية وشروط الاستحقاق هي عناصر التصميم الرئيسية للمعاش الاجتماعي. حيث يوجد هناك مفاضلات مهمة يجب مراعاتها عند تحديد هذه المعايير، لأنها ستحدد في النهاية التغطية الإجمالية وتكلفة البرنامج، بالإضافة إلى تعقيده الإداري.

في إطار المعاش التقاعدي الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أن المادة 121 من قانون التقاعد العام 2005 تنص على كل من سن الأهلية وشروط الاستحقاق، ورغم أن القانون أيضًا ينص على ضرورة دفع المعاش الاجتماعي لمن هم في الستين من العمر وأن تكون الإعانة 100 دولار؛ وعلى استبعاد من لديهم "أشكال أخرى من الدخل". إلا أنه لم يتم تقديم أي شرح حول كيفية تحديد الأشكال الأخرى من الدخل. حيث يمكن النظر في العديد من الخيارات هنا بما في ذلك الاستراتيجيات شائعة الاستخدام مثل:

(أ) اختبار المعاشات التقاعدية

(ب) اختبار الوسائل PMT

(ج) اختبار المنافع

(د) اختبار الثراء

فهم قيود الخيارات القائمة على الاستبعاد

يجب أن تأخذ أي استراتيجية استقصاء في الاعتبار المقايضات المحتملة والآثار المترتبة على كفاءة المعاش الاجتماعي بالنظر إلى مخاطر استبعاد الفقراء والمهمشين، والتكاليف الإدارية المرتفعة المحتملة الناتجة عن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات. وتشير الخبرات المكتسبة من برامج المعاشات التقاعدية في مختلف البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى أن "اختبار المنافع" أو "اختبار الوسائل PMT" لن يكونا استراتيجيات مناسبة للتطبيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تستثني نماذج اختبار المنافع الأشخاص الذين تتلقى أسرهم نوعًا من المساعدة الاجتماعية، مثل برنامج التحويلات النقدية الوطني الفلسطيني، أو المساعدات الإنسانية، التي لا ينبغي اعتبارها كمصادر الدخل لكبار السن، وذلك لأن بعض هذه البرامج تقدم تحويلات مخصصة أو مؤقتة؛ بينما يستهدف البعض الآخر، مثل البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، الأسر وليس الأفراد. وعلاوة على ذلك، فمن المرجح أن يكون متلقي المساعدة الاجتماعية والمساعدات الإنسانية من بين أفقر الأشخاص وأكثرهم تهميشًا، وبالتالي لا ينبغي استبعادهم من المعاش الاجتماعي.

وعلى نفس المنوال، خيارات اختبار الوسائل التي تتطلب تقنيات معقدة وبيروقراطية ومكلفة لتحديد المؤهلين لتلقي معاش اجتماعي. حيث يُمثل هذا النهج تحديًا خاصًا للتنفيذ في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على النحو التالي:

- أولاً، مستويات الدخل لمعظم السكان متشابهة ومتذبذبة نسبيًا، وتميل الفروق بين كبار السن الفقراء وغير الفقراء إلى أن تكون صغيرة ومتغيرة باستمرار؛

- ثانيًا، من الصعب الوصول إلى البيانات المتعلقة بالدخل أو الأصول في الاقتصادات غير الرسمية إلى حد كبير والتحقق منها؛

- ثالثًا، غالبًا ما تكون الأنظمة الإدارية غير مجهزة لجمع بيانات مفصلة عن الوضع الاقتصادي لكبار السن.

وبناءً عليه، فإن هذه الاستراتيجية تؤدي إلى حدوث أخطاء استبعاد عالية، تتراوح من حوالي 50 في المائة إلى 93 في المائة⁶. وكشف التحليل الذي أجرته منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية أن معادلة PMT الحالية تنتج أخطاء استبعاد بنسبة 47,6% بين من يعيشون في فقر مدقع على المستوى الوطني. ومن المُحتمل أن تقل هذا النسبة لتصل إلى 38.2% من أخطاء الاستبعاد إذا تم استخدام معادلة PMT الجديدة؛ ومع ذلك، فإن استبعاد 4 من كل 10 مستفيدين مستهدفين حسب التصميم لا يعتبر تصميم استهدافي جيد. حيث تؤكد الأدلة النوعية أيضًا هذه النتائج، كما كشفت العديد من الدراسات عن شكاوى من أفراد المجتمع من أن العديد ممن يعيشون في فقر مدقع قد تم استبعادهم من البرامج، في حين تم تضمين العديد ممن يعتبرونهم من غير الفقراء. وعليه ممكن أن تخلق هذه المستويات العالية من أخطاء الاستبعاد العداء بين المستفيدين وغير المستفيدين وتضعف النسيج الاجتماعي.

استراتيجيات لتحقيق وفرة في التكلفة

هناك مجموعة من استراتيجيات توفير التكاليف التي استخدمتها البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط في تصميم وتنفيذ المعاشات الاجتماعية التي يمكن للسلطة الفلسطينية النظر فيها والتي تعتبر أبسط إداريًا وشائعة سياسيًا وأكثر فاعلية في الوصول إلى الأكثر فقرًا وتهميشًا، بما في ذلك:

التوسع في نطاق التغطية بشكل تدريجي

تمثل إحدى الإستراتيجيات الشائعة المستخدمة في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في تحديد سن استحقاق أعلى نسبيًا للمعاش الاجتماعي، وبعد ذلك، مع تحسن الموارد المالية وتطبيق أنظمة التنفيذ واختبارها، يتم تخفيض سن الأهلية تدريجيًا. وقد يكون لبعض البلدان أيضًا أعمار أهلية مختلفة للرجال والنساء ولمناطق جغرافية مختلفة. على سبيل المثال، نيبال قامت بتنفيذ معاشها التقاعدي الشامل في عام 1995 لكبار السن الذين تبلغ أعمارهم 75 عامًا فأكثر، لكنها خفضت السن إلى 70 عامًا في عام 2008. كما قدمت بوليفيا معاشها التقاعدي الشامل لجميع كبار السن الذين يبلغون من العمر 65 عامًا وأكثر في عام 1997، ومن ثم خفضت السن إلى 60 عامًا وأكثر في عام 2008. وقد اتبعت دول أخرى مثل المكسيك وفيتنام وميانمار مسارًا مشابهًا.

⁶ مسارات التنمية (2019). نجاحات وإخفاقات: تقييم فعالية الاستهداف في الحماية الاجتماعية. ستيفن كيد وديلوا أتياس. ورقة العمل: مارس 2019.

الجدول "4": التجارب العالمية في التخفيض التدريجي لأعمار استحقاق المعاشات الاجتماعية

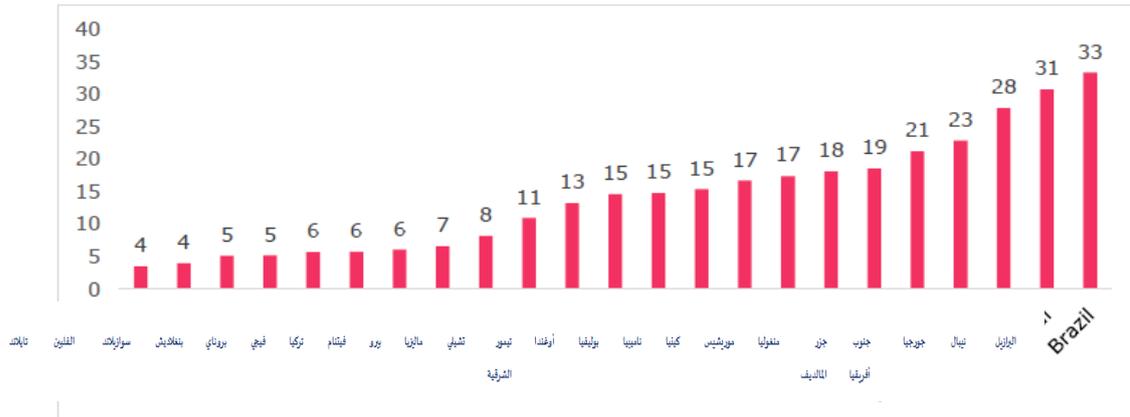
الدولة	سن الاستحقاق عند بداية التنفيذ	سن الاستحقاق لاحقاً
بوليفيا	(1997)+65	(2008)+60
نيبال	(1994)+75	(2008)+60 (في بعض المناطق)
فيتنام	(2000)+90	(2007)+85
المكسيك	(2008)+70	(2013)+65
فيجي	(2013)+70	(2015)+68
فيليبيني	(2011)+77	(2015)+65
ميانمار	(2017)+90	(2018)+85

المصدر: هلب إيج إنترناشيونال، قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية، www.pension-watch.net

زيادة قيم المنفعة بشكل تدريجي:

استراتيجية أخرى لتوفير التكلفة هي البدء بمستوى منفعة أقل وزيادة المنفعة تدريجياً حسب ما تسمح به الموارد المالية. يبلغ مستوى المنفعة الشهرية 100 دولار أمريكي، المنصوص عليه في المادة 121، وهو حوالي 35 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي⁷. وهذا أعلى بكثير من مستويات استحقاقات المعاشات الاجتماعية في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث يبلغ متوسط مستوى المعاش الاجتماعي كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية 17 في المائة، و 15 في المائة في آسيا. وقد يكون لدى بعض البلدان مستويات متدرجة من المنافع - في تايلاند، على سبيل المثال، تكون منافع المعاشات التقاعدية أعلى للفئات العمرية الأكبر سنًا اعترافاً بتكاليفها الصحية المتزايدة والرعاية⁸.

الشكل "5": مستويات المنافع لمعاشات اجتماعية مختارة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2018)



مصدر: مصدر البيانات: هلب إيج إنترناشيونال، قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية، www.pension-watch.net

⁷ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 3240 دولار أمريكي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) - الضفة الغربية وقطاع غزة | البيانات (worldbank.org)

⁸⁸ يتلقى متلقو المعاشات الاجتماعية الذين تتراوح أعمارهم بين 60-69 معاشاً اجتماعياً قدره 600 باهت شهرياً ؛ أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 70-79 يتلقون 700 بات ؛

بين 80-89 يحصلون على 800 بات ، ومن هم فوق 90 يتلقون 1000 بات في الشهر. ملحوظة: 100 بات تايلندي = 9.66 شيكل

مصدر: مصدر البيانات: هلب إيج إنترناشيونال، قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية ، www.pension-watch.net

السيناريوهات المحتملة مع تقديرات التكلفة

في حين أن المعاش الاجتماعي مع انخفاض سن الاستحقاق ومستويات المنافع المتزايدة نسبياً سيكون هو الأمثل، فمن المهم تحديد السيناريوهات الممكنة والمستدامة مالياً على المدى القصير والمتوسط والطويل.

يُوضح الجدول "5" أدناه تقديرات التكلفة لتنفيذ المعاش الاجتماعي ضمن المعايير المنصوص عليها في المادة 121، بالإضافة إلى السيناريوهات البديلة للتطبيق التدريجي للمادة 121، واستكشاف شروط الاستحقاق المختلفة وقيم المنافع البديلة.

تشمل المعايير المستخدمة في سيناريوهات التكلفة البديلة ما يلي:

- سن الاستحقاق
 - 65 عام فما فوق
 - 70 عام فما فوق
- قيم المنافع
 - 40 في المائة من الحد الأدنى للأجور⁹، تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 لعام 1952
 - 20 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع التجربة الدولية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تطبق معاشات تقاعدية اجتماعية¹⁰.

في الجدول أدناه، يتم التعبير عن التكاليف بملايين الدولارات الأمريكية وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء التكاليف الإدارية.

الجدول "5": التكلفة السنوية الحالية (2023) مليون دولار أمريكي (ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

سن الاستحقاق						
فوق 70		فوق 65		فوق 60		
باستثناء كل من يتلقى معاش تقاعدي آخر	لجميع كبار السن	باستثناء كل من يتلقى معاش تقاعدي آخر	لجميع كبار السن	باستثناء كل من يتلقى معاش تقاعدي آخر	لجميع كبار السن	
208 (1,1)	289 (1,6)	357 (1,9)	439 (2,4)	600 (3,2)	755 (4,1)	40٪ الحد الأدنى للأجور
97 (0,5)	135 (0,7)	166 (0,9)	209 (1,1)	279 (1,5)	352 (1,9)	100 دولار أمريكي (المادة 121)
55 (0,3)	76 (0,4)	94 (0,5)	126 (0,7)	159 (0,8)	200 (1,1)	20٪ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ستكون تكلفة تنفيذ معاش اجتماعي ضمن المعايير المنصوص عليها في المادة 121، أي منفعة شهرية قدرها 100 دولار أمريكي تُدفع لجميع كبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 60 عامًا فما فوق باستثناء من يتلقى أشكال أخرى من

⁹ حُدّد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية المحتلة حاليًا عند 1.880 شيكل. وبالتالي، يتم تعيين قيمة التحويل بموجب هذا الخيار على 752 شيكل شهريًا.

¹⁰ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 11514 شيكل. لذلك، يتم تعيين قيمة التحويل بموجب هذا الخيار على 199 شيكل شهريًا

الدخل¹¹، في عام 2023 ستصل 279 مليون دولار أمريكي أو 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يُعد مرتفعاً نسبياً مقارنة بمتوسط تكلفة المعاشات الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي تبلغ حوالي 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي¹².

كما هو مبين في الجدول 5، هناك مجموعة متنوعة من خيارات التصميم والمفاضلات التي يجب مراعاتها في أعلى الجدول، حيث تبلغ المنفعة المحددة بنسبة 40 في المائة من الحد الأدنى للأجور لجميع الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر 4,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي أسفل الجدول، فإن قيمة المعاش المحدد بنسبة 20 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 70 عامًا والذين لا يتلقون معاشًا تقاعديًا آخر سيكلف 0,3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

- يؤدي ارتفاع سن الاستحقاق إلى تحقيق وفرة كبيرة حيث أن عدد المستفيدين ينخفض بشكل كبير في الفئات العمرية الأكبر سنًا (انظر الجدول 1). تبلغ تكلفة المعاش الاجتماعي الشهري البالغ 100 دولار أمريكي لجميع كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 70 عامًا فما فوق 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - وهو ما يقارب متوسط تكلفة المعاشات الاجتماعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- إن خفض قيمة المعاش إلى 20 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يرفع تكلفة المعاش الاجتماعي إلى 1,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لجميع الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا.
- يحقق اختبار المعاشات التقاعدية وفورات كبيرة فيما يتعلق بالمعاشات الشاملة في الخيارات الأعلى تكلفة، ولكن صغيرة نسبيًا في سيناريوهات التكلفة المنخفضة؛ ومع ذلك، يمكن أن تصبح هذه المدخرات أكثر أهمية على المدى المتوسط إذا زاد عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي.

رغم أن اختيار التصميم وتحديد الحيز المالي يتضمنان أبعاد فنية إلا أنهما خيارات سياسية بطبيعتها تعكس الخيارات والتفضيلات المجتمعية. وتُظهر التجارب والأبحاث العالمية أن المعاشات الاجتماعية ميسورة التكلفة حتى في البلدان منخفضة الدخل ويمكن أن تحدث آثارًا مهمة لكبار السن وأسرهم ومجتمعاتهم.

¹¹ استخدمنا في هذه الحسابات اختبار المعاش لاستبعاد من لديهم "أشكال أخرى من الدخل"، باستثناء كبار السن الذين يتلقون مستحقات من هيئة التقاعد الفلسطينية بالإضافة إلى تقدير عدد المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي في المستقبل من القطاع الخاص. يتم تحقيق هذا التقدير بافتراض أن نسبة المساهمين من القطاع الخاص إلى عدد متلقي معاش الضمان الاجتماعي من القطاع الخاص سوف تتطابق مع نسبة المساهمين الحاليين إلى عدد المتقاعدين من PPA حسب الفئة العمرية. تم تقدير ذلك بناءً على بيانات مسح PECS لعام 2017. ارجع إلى دراسة جدوى منظمة العمل الدولية للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً لهذه الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات الممكنة لاستبعاد كبار السن الذين لديهم "أشكال أخرى من الدخل".

¹² قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية. www.Pension-Watch.net.

الشكل "6" تكلفة المعاش الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2018)



تنزانيا: 0,003%

المصدر: مصدر البيانات: هلب ايج إنترناشيونال، قاعدة بيانات المعاشات الاجتماعية، www.pension-watch.net

الاستنتاج

على الرغم من أن الحماية الاجتماعية هي آلية فعالة للحد من الفقر والحرمان والتهميش الحاليين، إلا إن إمكانياتها الحقيقية تكمن في قدرتها على توفير الحماية ضد المخاطر والصدمات الشاملة التي يواجهها الجميع طوال حياتهم، مما يضمن ألا يصبح المُسنين معدمين في المقام الأول.

يُعترف بالشيخوخة على نطاق واسع كأحد هذه المخاطر، حيث يرتبط التقدم في السن بتحديات متزايدة للانخراط في عمل لائق ومنتج، وكسب دخل كافٍ والحفاظ على مستوى معيشي مقبول، في حين أن النفقات، خاصة على الرعاية الصحية، غالبًا ما تزداد.

يوفر نظام المعاشات التقاعدية في فلسطين الحماية لنسبة صغيرة فقط من مواطنيها، تاركًا وراءه عددًا كبيرًا من الرجال والنساء، الذين يفتقرون إلى حد أدنى من الدخل، ويواجهون خطرًا متزايدًا للفقر وفقدان الكرامة والاستقلالية. لذلك سيكون المعاش الاجتماعي حلًا عمليًا وميسورة لهذه المشكلة.

اكتشف المزيد من:

<https://www.helpage.org/>
<http://www.pension-watch.net/>

هيلب ايج انترناشيونال (2022)

41-35، لور مارش

لندن، المملكة المتحدة

SE1 7RL

info@helpage.org
incomesecurity@helpage.org

www.helpage.org

جمعية خيرة مُسجلة تحت رقم: 288180 الصفحة المُقابلة

صورة التقطتها ميديا بوث 2022

 @HelpAge

 HelpAge International